عبد المنعم علي عيسى

عن «موت» الاتفاق النووي الإيراني

من الممكن الجزم بأن الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن لم يكن مختلفا في نظرته تلك التي كان يتبناها سلفه الديمقراطي باراك أوباما تجاه «الملف النووي الإيراني»، فكلا الاثنين كانا يتمترسان وراء نظرة حزبهما الديمقراطي، التي تقضي بوجوب شد طهران بعيداً عن محور موسكو – بكين تحصيلاً لمكاسب جمة، ولعل في الأمر رؤية تقول إن انجذاب طهران نحو الغرب، قد يفضي إلى تحولات داخلية من شأنها الدفع بشرائح ليبرالية إلى سدة السلطة مما يمهد الطريق أمام تكرار السيناريو السوفييتي الذي تسببت عوامل عدة فيه لكن من بينها الانفتاح على الغرب الذي أدى سريعاً إلى شق الطريق واسعاً أمام تلك الشرائح وصولاً إلى تفكك حزب السلطة ثم انهيارها، والشاهد هو أن أوباما كان قد مضى لتوقيع اتفاق فيينا تموز ٢٠١٥ مع طهران في الوقت الذي كان فيه بايدن يشغل منصب نائب الرئيس، ثم إن برنامج هذا الأخير الانتخابي كان على رأس أولوياته إحياء «اتفاق فيينا»، والوقت لم يتأخر به، بعد وصوله إلى سدة السلطة في البيت الأبيض شهر كانون الثاني من العام ٢٠٢٠، حتى أطلق المفاوضات مع طهران التي ترمي للعودة إلى ذلك الاتفاق، أو إنتاج واحد آخر معدل عنه.

سرب موقع «بريكينغ نيوز» الأميركي يوم الثلاثاء ٢٠ كانون الأول الجاري مقطعاً مصوراً لاجتماع في البيت الأبيض قال إنه جرى شهر تشرين الثاني الماضي، وفيه عرج المجتمعون على مناقشة الملف، والاتفاق النووي الإيراني، حيث راح كل من هؤلاء يدلي بدلوه في هذا الاتجاه، لكن الرئيس حسم النقاش عندما وصف الاتفاق بـ«الميت»، ولهذا التوصيف الذي جاء على لسان من تتقاطع عنده كل المعلومات والمعطيات، دلالات عدة أبرزها أن من العبث التفكير بإعادة الحياة إلى جسد ميت، والسؤال الآن الذي تفرضه السردية السابقة لماذا قال بايدن ما قاله بعدما كانت سياساته كلها تقوم على وجوب التلاقي مع طهران، بل تقوم على أن ذلك التلاقي ممكن؟

من الصعب القول إن بايدن ذهب نحو ما ذهب إليه نتيجة معطى داخلي إيراني يتمثل باندلاع الاحتجاجات التي تشهدها بعض مناطق إيران منذ شهر أيلول الماضي، فيكون عندها الرهان الأميركي، وفق ما ذهب إليه العديد من التحليلات، منصباً على إمكان أن تتطور تلك الاحتجاجات باتجاه سقفها الأدنى، على ضعف قبضة السلطة على كامل البلاد، والشاهد هو أن الموقف الأميركي الراهن من هذه الأخيرة لا يزال يراوح عند السقوف التي وقف عندها باراك أوباما في العام ٢٠٠٩ عندما شهدت البلاد أيضاً موجة من الاحتجاجات، والراجح أن الأمر يعود للحظ الإدارة الأميركية للتموضعات التي اتخذتها طهران ما بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، وفي ذلك اللحظ، ترى واشنطن أن طهران تقاربت مع موسكو بدرجة لم تكن مسبوقة منذ أن انجلى العصر السوفييتي عن هذه الأخيرة، الأمر الذي يمكن تلمسه عبر تسويق الغرب لتقارير من نوع إقدام طهران على تزويد الجيش الروسي بطائرات مسيرة، ولربما صواريخ بالستية وفق تقارير أخرى، وهو ما تراه واشنطن تجاوزاً لكل الخطوط الحمر في صراع بدا من المؤكد أن النتائج التي سيفضي إليها ستكون راسمة ومحددة، للكثير من التوازنات الدولية، والراجح أيضاً أن واشنطن والغرب، نظرا إلى الرد الإيراني على «مسودة الاتفاق» التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي مطلع شهر آب المنصرم، وقال عنها مسؤول العلاقات الخارجية للاتحاد جوزيب بوريل، إنها نهائية، على أنها نعي مبكر لـ«اتفاق فيينا» بحكم التموضعات الإيرانية من الحرب الأوكرانية، كما قال هذا الأخير بعد قراءة الرد الإيراني الذي اعترض فقط على توصيف المسودة بالـ«نهائية»، وقال إنها جيدة كأساس يمكن البناء عليه، ولا شك أن تلك النظرة الغربية كانت قد وقفت مطولا أمام تصريح لكمال خرازي، مستشار مرشد الثورة علي خامنئي، كان قد أطلقه من على منبر قناة «الجزيرة» قبل نحو خمسة أشهر، وفيه قال إن طهران إذا ما وجدت أن طريق العودة إلى اتفاق فيينا متعثر قد يكون خيارها هو الوصول إلى «العتبة النووية»، وهذا الخيار يعني امتلاك القدرات التقنية الكاملة للوصول إلى سلاح نووي من دون الولوج في مسار تصنيع ذلك السلاح.

الاتفاق النووي الإيراني لم يمت، والذي مات هو طريقة التعاطي الأميركية والغربية، في إدارة ذلك الملف التي كانت تقوم فيما مضى على الترغيب طوراً وعلى الترهيب أطواراً أخرى، وما كان صحيحاً قبل ٢٤ شباط لم يعد صحيحا بعده، والمؤكد هو أن إيران كانت سباقة في لحظ المتغيرات التي فرضتها الحرب الأوكرانية، وسباقة أكثر في محاولة تجييرها لتكون خادمة لمصالح البلاد، وهي إذ تفعل تقيس انفراجة خطواتها بما يتناسب مع مقدار التهتك الحاصل في نسيج الهيمنة الغربية على العالم الذي وإن لم يتهتك تماماً لكنه أصيب بالتأكيد بشقوق بالغة الحدة بدرجة قد لا تفيد معها آلية «الترقيع» التي يجهد الغرب في إنضاج طبعات محدثة منها، وكنتيجة فإن الراجح الآن هو أن الغرب لن يمضي باتجاه التصعيد مع طهران، وهو لن يقوم بتمزيق «اتفاق فيينا» كما يوحي به توصيف بايدن الوارد أعلاه، وإنما سيجهد في المرحلة المقبلة نحو طرح «مسودة» أخرى لا تحمل صفة «النهائية» ولا يجري توصيفها على أنها «الفرصة الأخيرة» لأنه ببساطة لم يعد يملك حق إطلاق تلك التوصيفات، وبمعنى أدق لم يعد وكيلاً حصرياً يمنح الفرص حين يشاء، ويحجبها متى أراد.

الحملة الشعبية العربية الدولية لرفع الحصار تتواصل

مناشدات لدعم سورية في مواجهة ما تتعرض له

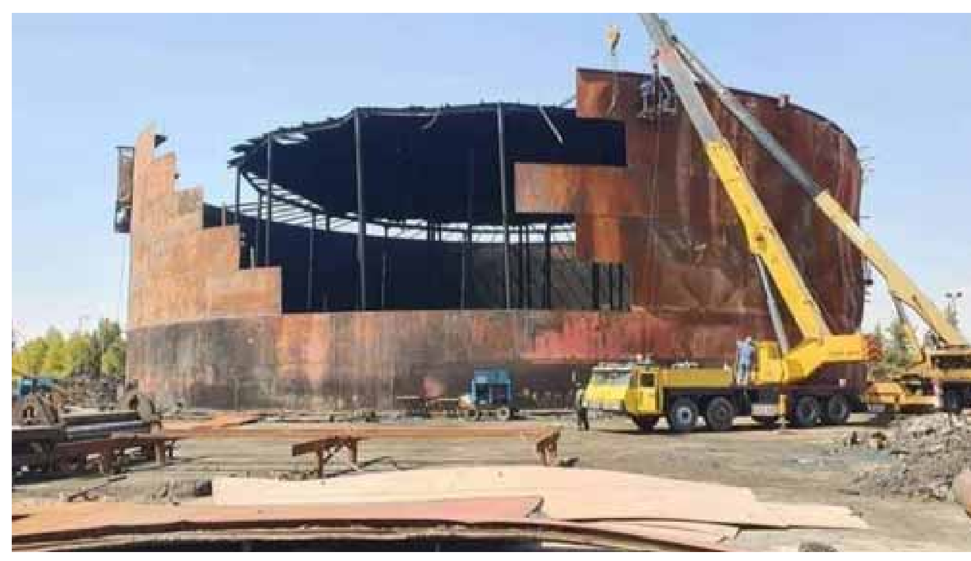

تأخر عمليات الصيانة لمحطات توليد الكهرباء في سورية نتيجة الحصار والعقوبات الأميركية والغربية أحادية الجانب (عن الانترنت)

دعا الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب عادل الحديثي شعوب العالم للوقوف إلى جانب سورية في مواجهة الحرب العدوانية والحصار الجائر الذي تتعرض له، في حين أكد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان النائب السابق أسعد حردان أن سورية صمدت بفضل تلاحم جيشها وشعبها وقيادتها في مواجهة الحرب الكونية التي شنت عليها.

وفي بيان له ضمن سياق الحملة الشعبية العربية الدولية لرفع الحصار عن سورية التي دعا إليها رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن معن بشور قال الحديثي وفق ما نقلت وكالة «سانا»: إن «سورية كانت دائماً مع العرب في قضاياهم وعلى جميع الأحرار الوقوف معها اليوم»، مؤكداً أن الأعداء لن يستطيعوا مهما حاولوا أن ينالوا من صمودها وقرارها، داعياً إلى إدانة الولايات المتحدة وكل من يقف معها في فرض الحصار الجائر على سورية.

وشدد الحديثي على أن سورية ستنتصر وإرادة شعبها ستتحقق وستعود كما كانت دائماً رائدة وقاعدة للتحرر ومنطلقاً للوحدة العربية.

وفي السادس عشر من الشهر الجاري، دعا بشور إلى تحرك عربي ودولي واسع لإلغاء العقوبات والإجراءات الأميركية القسرية وغير الشرعية ضد سورية، وقال في بيان: «في الوقت الذي تتوالى فيه الاعتداءات الإسرائيلية والأميركية على أراضي سورية تجري في كواليس الإدارة الأميركية محاولة لفرض عقوبات جديدة عليها تحت مسمى «قانون مكافحة المخدرات» الذي تتخذ منه واشنطن ذريعة لتشديد الحصار على الشعب السوري، ومنعه من استيراد مواد أساسية له كالدواء وغيره ومحاصرته على المستوى التجاري والاقتصادي والنقدي بكل الأساليب».

وأضاف بشور حينها: هذا الحصار على سورية يأتي استكمالاً للحرب الكونية عليها والمستمرة منذ أكثر من ١١ عاماً، وهو يثبت صمود سورية ووقوفها كشعب وجيش وقيادة في وجه هذه الحرب وأهدافها.

على خط مواز، وخلال اجتماع للحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان أكد حردان أن سورية صمدت في مواجهة الحرب الكونية، وتحقق إنجازات وانتصارات متتالية على الإرهاب ورعاته.

وحسب بيان لعمدة الإعلام في الحزب أوردته الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، قال حردان: إن «قوى المقاومة في أمتنا، وفي طليعتها الحزب السوري القومي الاجتماعي، تخوض مواجهة مفتوحة ضد مشروع تصفيتها، وهذا المشروع بدأ بقرار الفتنة ١٥٥٩ ثم بحرب تموز ٢٠٠٦ إلى الحرب الإرهابية الكونية على سورية، وصولاً إلى الحصار الاقتصادي المفروض على شعبنا وبلادنا».

وأضاف: «في هذه المواجهة، أحبطنا في لبنان مفاعيل الفتنة، وانتصرت المقاومة في حرب تموز، كما استطاعت سورية بحكمة وصلابة رئيسها وتماسك قيادتها وتضحيات جيشها أن تصمد في مواجهة الحرب الكونية، وتحقق إنجازات وانتصارات متتالية على الإرهاب ورعاته، والآن فإن سورية ومعها كل قوى المقاومة تخوض معركة مواجهة الحصار الاقتصادي، على قاعدة أن ما لم يستطع الحلف المعادي الاستعماري تحقيقه بالحرب والفتن، لن يستطيع تحقيقه بالحصار والتجويع».

وأكد حردان «أننا مع سورية وقوى المقاومة في الأمة نمتلك الإرادة والتصميم على مواصلة الصمود والمقاومة، لتحقيق الانتصار ودحر الاحتلال بكل صنوفه، ووأد الإرهاب بكل مسمياته، وهذا الانتصار هو لفلسطين، لأنها جوهر القضية القومية، ولأن كل الصلف العدواني الذي يمارس ضد أبناء شعبنا وبلادنا، يندرج في سياق مخطط تصفية المسألة الفلسطينية، وتأبيد الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين».

وقال: «نحن أصحاب قضية ومتمسكون بها، وفي سبيل انتصارها قدمنا الدماء والتضحيات، وآلاف القوميين استشهدوا والآلاف دفعوا أثماناً كبيرة، نتيجة التشريد والتهجير والتنكيل والاعتقال، هذه كلها تضحيات، ونحن نفتخر بها ونعتز».

واعتبر حردان «أن تأكيد فصائل المقاومة في فلسطين على خيار المقاومة، وبطولات أبناء شعبنا في الأرض المحتلة الذين يواجهون الاحتلال باللحم الحي، تؤكد أن الاحتلال إلى زوال مهما حصل هذا الاحتلال على الدعم الأميركي والاستعماري ومهما حصد من جوائز التطبيع من بعض الأنظمة العربية».

وأشار إلى «أن محاولات إضعاف الحزب والنيل من فاعلية دوره وقوة حضوره، تترافق دائماً مع تحديات كبرى تواجه أمتنا، وهذا ما يحتم علينا أن نعمل بإرادة مصممة للحفاظ على مكامن القوة والتأثير التي نمتلكها، وأن نستعيد ما تسرب منها، وأننا واثقون بأن كل قومي اجتماعي مؤمن بحزبه فكراً وعقيدة وبقضيته، لن يبقى خارج المؤسسات، فحزبنا هو حزب المؤسسات، وكل عمل خارج المؤسسات مجرد لافتات تشويش على الحزب وقضيته».

وكالات

الحكم على أميركي بالسجن ١٢ عاماً لمحاولته الانضمام لداعش في سورية

حكمت إحدى المحاكم الأميركية على أحد مواطنيها بالسجن لمدة ١٢ عاماً وتسعة أشهر بتهمة محاولته السفر إلى سورية والقتال إلى جانب تنظيم داعش الإرهابي هناك.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، أن المواطن بارفيغ أحمد (٢٧ عاماً) الذي تعود أصوله لمدنية نيويورك الأميركية، سيخضع إلى جانب الحكم الذي صدر بحقه للمراقبة عقب إطلاق سراحه لمدة ١٥ سنة أخرى.

وحسب وثائق المحكمة، فإن أحمد أدين بسبب محاولته تقديم دعم وموارد مادية لتنظيم داعش في حزيران ٢٠١٨، حيث سافر إلى السعودية في حزيران ٢٠١٧، ليحتفل بأحد الأعياد الدينية الإسلامية هناك، ولدى وصوله إلى هناك، حاول السفر إلى سورية بهدف الانضمام للتنظيم، ثم ألقي القبض عليه في دولة مجاورة لسورية أثناء محاولته السفر إلى المناطق التي يسيطر عليها داعش.

وقبل ذلك، عبر أحمد في مناسبات عديدة عن دعمه للتنظيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً عن دعمه لأشخاص يؤيدون رسالة هذا التنظيم.

وأوضحت المواقع، أنه في الـ١٧ من تموز ٢٠١٧، حصلت قوات حفظ النظام في الولايات المتحدة على أمر بتفتيش حاسوبه الشخصي، بعدما بلغها بأنه يتابع ويستمع لتسجيلات دعاة إسلاميين متطرفين بينهم المدعو أنور العولقي الذي أصبح متزعماً بارزاً لتنظيم «القاعدة» الإرهابي في الجزيرة العربية، ثم قتل في الـ٣٠ من أيلول ٢٠١١، كما كان يستمع لتسجيلات المدعو عبد الله الفيصل، الذي أدانته بريطانيا بتهمة التحريض على ارتكاب جرائم قتل.

ووفقاً للمواقع، فإنه تم ترحيل أحمد إلى الولايات المتحدة في الـ٢٨ من آب ٢٠١٧، حيث ألقي القبض عليه في مطار جون كينيدي الدولي، وبعد تفتيش الأجهزة الإلكترونية التي عثر عليها بحوزته عند اعتقاله لمحاولته السفر إلى سورية، تم العثور على رسائل تبين بأن المتهم كان يخطط للانضمام لتنظيم داعش في سورية، كما عثر على رسالة كتبها هو دون أن يرسلها، جاء فيها: «توجهنا إلى دولة الإسلام في سورية، وسننضم للجهاد بأسرع وقت ممكن إن شاء الله، بعد ذلك سننضم لصفوف الشهداء، فقد غزا الغرب أرض المسلمين، ولايزال يهاجمها باستمرار».

وكالات

لتجاهل أميركا والغرب ربط الوضع ببرامج عاجلة لإعادة إعمار سورية

خبير روسي: من المرجح رفض روسيا تمديد آلية المساعدة عبر الحدود

حلب
ALEPPO
إدلب
IDLEB
سراقب
SARADEB

دخول قافلة مساعدات إنسانية «عبر الخطوط» من مناطق سيطرة الدولة إلى ريف إدلب (عن الانترنت – أرشيف)

توقع الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي كيريل سيمينوف، أن ترفض روسيا تجديد التمديد لآلية المساعدة عبر الحدود إلى سورية، بسبب تجاهل أميركا والغرب الشق الثاني من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٤٢ المتعلق ببرامج عاجلة لإعادة إعمار سورية.

وذكرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية في مقال لها، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أنه في النصف الأول من شهر كانون الثاني، سيواجه أعضاء مجلس الأمن الدولي مرة أخرى مشكلة تمديد آلية المساعدة عبر الحدود إلى سورية، فمدة التفويض الدولي الحالي، الذي يجعل من الممكن نقل الشحنات الإنسانية عبر حاجز باب الهوى على الحدود مع تركيا، بشكل أساسي إلى مناطق سيطرة ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له، تنتهي في الـ١٠ من كانون الثاني.

ونقلت الصحيفة عن الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي سيمينوف، إعرابه عن ثقته في أن جميع أطراف التسوية السورية مهتمة باستخدام آلية الأمم المتحدة، مضيفاً «إنهاء آلية المساعدة عبر الحدود يضع الجميع في موقف غير مريح، لأن اللاجئين في إدلب سوف يحرمون من المساعدات فعلياً».

وأوضح سيمينوف، «إن هذا لا يناسب في المقام الأول الغرب، الذي من مصلحته أن تستمر هذه المساعدة لاستعراض استعداده لدعم مخيمات اللاجئين من خلال آليات الأمم المتحدة». وأضاف: «لكن هناك جانباً آخر مهماً لروسيا هنا، فما يجري، في الواقع، هو تنفيذ جزء واحد فقط من هذه الصفقة، وهو يتعلق بالمساعدة عبر الحدود للاجئين، ويستبعد، في الوقت نفسه، برامج إنعاش تلك المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية».

ولفت سيمينوف، إلى أنه يجري حظر برامج المساعدة إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية من قبل الممثلين الأميركيين، لأنها، في رأيهم، مشمولة بالعقوبات، «ولا يمكنهم في الغرب أن يحددوا بدقة كيفية تنفيذ إعادة الإعمار، بحيث لا تؤدي إلى تعزيز موقف الحكومة السورية، لذلك تم في الواقع، حظر برنامج إعادة الإعمار العاجل».

وأشار إلى أن هناك احتمال أن يرفض الجانب الروسي التجديد لآلية إدخال المساعدات عبر الحدود قائلاً: «ففي البدء، عندما تم اتخاذ قرار بشأنها، جرى ربط الوضع ببرامج عاجلة لإعادة إعمار سورية، وهذا غالباً ما يتناسونه».

وأضاف: «على الرغم من حقيقة أننا نرى بعض التقدم من جانب الاتحاد الأوروبي في علاقته بالحكومة السورية، ومن إمكانية التوصل إلى تسوية ما، فلا يزال من غير الواضح إلى أي مدى سيجبر تساهل الاتحاد الأوروبي حيال برامج إعادة الإعمار العاجل موسكو على تغيير موقفها».

وخلال جلسة لمجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي، قال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا: «من الصعب التخلص من الشعور بأن الجهود التي تبذل لتبرير عدم وجود بديل لآلية نقل المساعدات عبر الحدود، هي أكثر مما يبذل من أجل تنظيم التوريدات عبر خط التماس».

وأضاف: «نقول بصراحة، إن الوضع الإنساني القائم حالياً في سورية لا يوفر سياقاً مناسباً للمناقشات عن تمديد آلية نقل المساعدات عبر الحدود. والقضية لا تتمثل في أننا نعارض تقديم المساعدات للسوريين البسطاء، مثلما سيحاول بعض الوفود تقديمه».

وأكد أن الحجج لصالح تمديد آلية نقل المساعدات عبر الحدود غير مقنعة، لأن عدم وجود البديل لها أمر مفتعل، مشيراً إلى أن هذا الوضع ناجم عن عدم وجود أي عمل من قبل الدول الغربية.

وينتهي مفعول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٤٢ في العاشر من كانون الثاني المقبل بعدما تم تبنيه في الثاني عشر من تموز الماضي، ونصّ حينها على تمديد مفاعيل القرار رقم ٢٥٨٥ الذي اعتمده المجلس في التاسع من تموز العام الماضي لمدة ستة أشهر، حول استمرار إدخال المساعدات الإنسانية عبر «خطوط التماس» وعبر معبر حدودي واحد هو باب الهوى مع تركيا.

وينص القرار ٢٦٤٢ على تمديد آلية المساعدات الإنسانية إلى سورية، لمدة ٦ أشهر وتنفيذ مشروعات التعافي المبكر لدعم الاقتصاد في سورية وإعادة الإعمار، في حين قالت روسيا حينها إنها وافقت على تمديد الآلية كـ«حل وسط»، وأنها ستنتظر في جدوى تمديدها لاحقا وخاصة أن موسكو ترى أن المساعدات يجب أن تمر عبر الدولة السورية استناداً إلى احترام سيادتها على أراضيها.

ومنذ تبني القرار تعمل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية على عرقلة تنفيذ مشروعات التعافي المبكر لدعم الاقتصاد في سورية وإعادة الإعمار.

وكالات

محاكمة نيجيري قتل سورياً طعناً في مركز إيواء اللاجئين بألمانيا

عصابات تهريب يونانية تختطف سورياً وتعذبه مقابل المال

أكد موقع karfitsa اليوناني، أن عشرات المهاجرين واللاجئين يتعرضون للخطف في اليونان من قبل العصابات من أجل الحصول على مئات آلاف اليوروهات، حيث تعرض رجل سوري للخطف بحجة الاشتباه في علاقته بالشرطة وقاموا بتعذيبه وضربه، على حين بدأت أمس محاكمة شاب نيجيري هاجم مجموعة من طالبي اللجوء بالسكين وقتل سورياً بعد طعنه عدة مرات في ولاية ألمانية.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن موقع karfitsa اليوناني قوله: إن المهاجرين الذين يصلون إلى مدينة سالونيك اليونانية عادة ما يؤخذون كرهائن ويوضعون في شقق بقرية ثيسالونيكي لأشخاص مرتبطين بعصابات التهريب، مؤكداً أن عشرات المهاجرين واللاجئين يتعرضون للخطف في اليونان من قبل العصابات من أجل الحصول على مئات آلاف اليوروهات.

وأوضح الموقع، أن رجلا سوريّاً يبلغ من العمر ٤٠ عاماً (لم يذكر اسمه) سافر إلى مدينة سالونيك اليونانية لمقابلة أحد معارفه الذي يعمل في مطعم، ولكن أثناء نزهة في وسط المدينة التقى بأشخاص يتحدثون اللغة العربية وهناك اقترحوا عليه أن يقوم بزيارتهم في منزلهم.

وذكر أن هؤلاء الأشخاص خطفوا الرجل بحجة الاشتباه في علاقته بالشرطة حيث قاموا بتعذيبه وضربه، كما اتصلوا بشقيقته في إسطنبول مطالبين بـ٢٠٠٠ يورو للإفراج عنه ولكنهم فشلوا في تحصيل المبلغ فأطلقوا سراحه.

وبيّن الرجل السوري المختطف أنه تم حبسه في غرفة وربطوا يديه وقدميه بشريط لاصق وربطة عنق، وأنه تعرض للكم والركل في الرأس والوجه والجسم، وأخذوا هاتفه المحمول و٦٥٠ يورو كانت معه.

وأوضح أن المختطفين اتهموه بأنه يرسل رسائل إلى الشرطة، وضربوه مرة أخرى وعذبوه بمكواة ملتهبة وسكين، كما صوبوا مسدساً إلى رأسه لطلب المال من أخته.

وأشار إلى أنه في الشقة التي احتُجز فيها كرهينة، رأى مهاجرين وصلوا للتو ودفع كل منهم ٢٠٠٠ يورو مقابل رحلته من نهر إيفروس، وتوقع أن يُطلب منهم أموال إضافية.

وبيّن الموقع أن هذه الأفعال أصبحت ظاهرة متكررة بين اللاجئين والمهاجرين، لذلك هناك حاجة إلى اهتمام أكبر من قبل كل من سلطات الادعاء والقضائية، من أجل ملاحقة المتورطين.

في الأثناء بدأت محاكمة شاب نيجيري الجنسية هاجم مجموعة من طالبي اللجوء بالسكين وقتل سورياً بعد طعنه عدة مرات، وذلك في مركز إيواء اللاجئين في ولاية بادن فورتمبيرغ جنوب غرب ألمانيا.

ونقلت صحيفة «Badische» عن وكالة الأنباء الألمانية أن «اللاجئ النيجيري البالغ من العمر ٣٢ عاماً، هاجم بتاريخ ٢٦ حزيران الماضي، رجالاً ونساءً في مركز إيواء اللاجئين في بلدة كريسبرون بمنطقة بحيرة كونستانس في مدينة رافينسبورغ».

وذكرت أن الهجوم أسفر عن مقتل لاجئ سوري يبلغ من العمر ٣٨ عاماً على الفور، متأثراً بجراحه بعد طعنه عدة مرات، كما أصيب ستة أشخاص آخرين، بعضهم في حالة خطرة».

وحسب المحكمة، فإن «المتهم كان يعتقد أن طالبي اللجوء من أصل عربي الموجودين في مركز استقبال اللاجئين يعاملون بشكل أفضل ويحصلون على دعم أكثر من قبل الحكومة الألمانية».

وقالت الصحيفة إن «الجاني كان قد نفذ أعمال شغب في المركز ذاته في أيار الفائت، وهدد عدداً من الأشخاص بسكين أو أداة حادة، ثم ذهب إلى عيادة للأمراض النفسية، ولم تكن التحقيقات في التهديدات والأضرار التي لحقت بالممتلكات قد اكتملت في ذلك الوقت».

وتتكرر أعمال العنف في مراكز إيواء اللاجئين، حيث سجلت وزارة الداخلية في ولاية بادن فورتمبيرغ أكثر من ٦٠٠ حالة في العام الماضي، وأكثر من ٨٥٠ حالة في العام الذي سبقه.

وكالات

المعارضة التركية تضغط عليه بـ«حملة» لترحيل اللاجئين السوريين

أردوغان يهدد بتدمير موارد وبنى «قسد» التحتية

قوات لجيش الاحتلال التركي على الحدود السورية – التركية (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو

تشي تصريحات رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان والتحضيرات والتحركات العسكرية لجيش الاحتلال التركي، بأن خطر التوغل التركي داخل مناطق هيمنة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» شمال سورية ما زال قائماً رغم الهدوء الحذر الذي يسيطر على خطوط تماس المواجهات، في وقت توعد أردوغان بمواصلة تدمير الموارد والبنى التحتية للميليشيات، بالتزامن مع «حملة» أطلقها أهم أحزاب المعارضة التركية لترحيل اللاجئين السوريين بغية الضغط عليه.

مصادر مطلعة على الوضع الميداني شمال وشمال شرق سورية، كشفت أن التموضع العسكري الحالي لجيش الاحتلال التركي ومرتزقته التي يسميها «الجيش الوطني» على طول خطوط تماس جبهات القتال، ولاسيما المنتخبة لشن عملية غزو برية مثل تل رفعت ومنبج وعين العرب بأرياف حلب، يشير إلى أن إدارة أردوغان لم تلغ من حساباتها تنفيذ العملية، على الرغم من اعتراض روسيا والولايات المتحدة عليها.

وأعربت المصادر، في تصريحات لـ«الوطن»، عن اعتقادها بأن الإدارة التركية أمام فرصة سانحة، قد لا تتكرر، للتوغل داخل الأراضي السورية على حساب «قسد» بذريعة توسيع الحزام الأمني جنوباً وتأمينه من خطر «الإرهاب» الذي تشكله «قسد»، حسب زعمها، إثر تفجيرات شارع الاستقلال الأخيرة في اسطنبول.

ورأت، أنه لا متسع من الوقت لإدارة أردوغان في تنفيذ وعيدها بشن عدوان بري، مع اقتراب موعد ذهاب الناخبين الأتراك إلى صناديق الاقتراع للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في ١٨ حزيران المقبل، فكلما تأخر موعد العدوان تراجعت فرص إطلاقه، وخاصة بعد استقراء ردود أفعال العواصم الفاعلة في الملف السوري، وفي مقدمتها موسكو وواشنطن، وإقرار حجم الأرباح والخسائر من العملية المؤجلة أو الملغاة.

وأشارت المصادر إلى أن تفقد كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد القوات البحرية والبرية في إدارة أردوغان للقوات التركية عند حدود سورية في ولاية هاتاي (لواء إسكندرون السليب) الأحد الماضي، يندرج في إطار الاستعدادات لشن غزو بري داخل الأراضي السورية، استكمالاً للعدوان الجوي في إطار ما سماه عملية «المخلب- السيف»، التي أطلقها جيش الاحتلال التركي باتجاه مناطق نفوذ «قسد» في الـ٢٠ من الشهر الماضي.

وعزز من هذا الاعتقاد، خطاب أردوغان أول من أمس عقب ترؤسه اجتماعاً لحكومته في المجمع الرئاسي بأنقرة بأن إدارته «بصدد اتخاذ خطوات جديدة لسد ثغرات الحزام الأمني بعمق ٣٠ كيلومتراً شمال سورية، للقضاء بالكامل على التهديدات التي تستهدف تركيا من الأراضي السورية».

وكشف أردوغان النقاب عن عزم إدارته الانتقال إلى «مرحلة مكافحة جديدة لتدمير كل البنى التحتية والموارد التي يستمد منها «حزب العمال الكردستاني» الدعم والقوة إلى جانب قدراته العسكرية».

وتعتبر الإدارة التركية أن ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» امتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني» في سورية.

وسبق لجيش الاحتلال التركي أن نفذ ١٠ جولات من القصف عبر مسيّراته في ٢٣ تشرين الثاني الماضي، ولأول مرة، على محطات وحقول النفط والغاز التي تديرها وتستولي عليها ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال وشمال شرق سورية والتي تهيمن عليها «قسد».

وفي الـ١٣ من الشهر الجاري نقلت «الوطن» عن مصادر مطلعة على العملية العسكرية التركية المزعومة، أن إدارة أردوغان ارتأت أن تواصل في المرحلة الحالية تكتيك اغتيال متزعمي «قسد» الفاعلين في الأزمة الحالية «مع استمرار استهداف مواقعها وتدمير البنية التحتية في مناطق نفوذها، كما حدث لدى قصف محطات وآبار النفط والغاز شمال شرق البلاد، الأمر الذي يحرمها من مواردها المالية اللازمة لمواصلة صمودها في وجه آلة الحرب التركية».

في السياق، وبغية زيادة الضغط على إدارة أردوغان، أطلق «حزب الشعب الجمهوري»، وهو أكبر أحزاب المعارضة التركية، حملة جديدة عبر لافتات انتشرت في شوارع العديد من المدن التركية، وخاصة اسطنبول، حيث أكبر عدد من اللاجئين السوريين، حملت شعار «أيها العالم جئنا لنتحداك... تركيا لن تكون مخيمك للاجئين»، وتستهدف بالدرجة الأولى إعادة جميع اللاجئين السوريين في تركيا إلى ديارهم، وذلك بعد أن أصبح ملف عودة اللاجئين السوريين أحد أهم الملفات التي تسبب صداعاً مزمناً لحكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم مع اقتراب موعد الانتخابات التركية.

قولاً واحداً

منذر عيد

2022 يلملم «بقجته» من دون حلول

ختم عام ٢٠٢٢ من دون أي تغيرات جوهرية في مجريات الأحداث في الأزمة السورية، فكادت تكون أيامه تكراراً لما سبقها من العام الماضي، من تهديدات مستمرة للإدارة التركية بشن عدوان على الأراضي السورية، وقيامها باستهداف قرى ومناطق سورية بشكل شبه دائم، إضافة إلى استمرار الاحتلال الأميركي بسرقة خيرات وثروات الشعب السوري، ورهان ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» عليه، لاستمرار سيطرتها على ما تسيطر عليه من مناطق في شمال شرق سورية، بما يضمن لها مواصلة «الحلم الوهم» بإقامة «دولة» كردية، بل إن الأسابيع الأخيرة زادت الأحداث تعقيداً وضبابية في المشهد برمته خاصة في الشمال، من خلال محاولة الاحتلال الأميركي الجمع بين «صداقة» الأعداء، «قسد» وتركيا، ومحاولة الميليشيات البقاء في الحضن الأميركي، والتودد إلى دمشق لمواجهة أي عدوان تركي، ورفضها المبادرة الروسية لتسليم مناطق سيطرتها للجيش العربي السوري.

ثمة جملة من الأحداث والموضوعات استحوذت على مشهد ٢٠٢٢ برمته، في أيامه الأخيرة، تمثل أولها بإصرار رئيس الإدارة التركية على إعادة العلاقات مع دمشق، وطرحه مبادرة القمة الثلاثية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، التي تجمعهما إضافة إلى الرئيس بشار الأسد، وذلك عقب سلسلة من التهديدات والتجهيزات لشن عدوان على مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» في شمال شرق سورية، الأمر الذي أربك على ما يبدو الإدارة الأميركية، ودفع بها للمسارعة إلى الدخول على خط الأزمة بين «قسد» وأنقرة، ما شكل الحدث الثاني اللافت في الأيام الأخيرة.

الاحتلال الأميركي، وبهدف قطع الطريق على المبادرة الروسية، التي تدعو إلى تسليم مناطق سيطرة «قسد» في منبج وعين العرب وتل رفعت، لقوات الجيش العربي السوري، عمد إلى إعادة تسيير دورياته المشتركة مع «قسد» في تلك المناطق، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال إعلانه بشكل غير مباشر عن إعادة ميليشيات «لواء ثوار الرقة» المنحلة والتي كانت تابعة له قبل القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، لتكون بذلك ذراعه والضامن لعدم شن أنقرة عدواناً على تلك المناطق.

ومن التطورات اللافتة أيضاً دخول إدارة إقليم كردستان العراق على خط الأحداث في الشمال، عبر تسلل ما يسمى الأمين العام للتحالف الوطني الكردستاني بافل طالباني إلى الحسكة، برفقة القائد العام لقوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم لمحاربة الإرهاب بقيادة الاحتلال الأميركي في العراق وسورية الجنرال ماثيو ماكفرلين، وعقدهما لقاء مع متزعم «قسد» المدعو مظلوم عبدي، حيث أكدت التسريبات الإعلامية أن الاجتماع بين طالباني وعبدي تطرق إلى «وهم» جمع مناطق الشمال السوري وتكوين دولة كردية، وأن تلك الزيارة تحمل عرضاً تركياً لـ«قسد» برعاية أميركية.

في غمرة زحمة تلك الأحداث، التي لم ينتج عنها أي معطيات صريحة وواضحة، دخلت ميليشيات «قسد» في دائرة مواجهة الرفض الشعبي لها، واتساع رقعة التظاهرات والاحتجاجات ضدها في مناطق سيطرتها، خاصة في دير الزور، وإن كانت تلك الاحتجاجات انطلقت بشكل مباشر على خلفية حادثة اختطاف سيدة حامل وفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً، وقتلهما قبل بضعة أيام، بعد تعذيب على خلفية «قضية شرف»، إلا أن هناك العديد من الأسباب دفعت إلى اتساع رقعة تلك التظاهرات، أبرزها انتهاكات ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيات بحق المدنيين، إضافة إلى عمليات الفساد والتهريب، وتورطه بتصفية العديد من معارضي سياسته من أبناء المنطقة.

وعليه، فإن الأحداث الأخيرة التي تواجه «قسد» وضعتها في موقف صعب، ربما يؤسس لمستقبل لا يرضي سياسات وخطط الميليشيات، خاصة مع انتشار تلك التظاهرات خارج مناطق دير الزور وسيطرة «قسد»، ما ينذر بأن تكون بداية تراجع هيمنة الميليشيات على مناطق شرق الفرات، ودخول المكون العربي، وهو يشكل الأغلبية، على خط إدارة تلك المناطق، إذا ما تم تشكيل مجالس عشائرية، ترغب برمتها في عودة مؤسسات الحكومة السورية إلى تلك المناطق.

من المؤكد أن ٢٠٢٢ الذي لملم «بقجته» مغادراً، لم يكن قادراً على إحداث تغيير جوهري في الأزمة السورية، إلا أنه من المؤكد قد يكون أسّس لذاك التغيير في بداية ٢٠٢٣، وخاصة أن جميع التطورات الأخيرة باتت في عنق الزجاجة نحو حل ما أو حدث يكون قادراً على تحريك مياه الحلول الراكدة في الأزمة السورية.

«قسد» فرضت حظر تجوال كلي على مدينة الرقة وداعش واصل تصعيد استهدافاته لمسلحيها

الجيش يردع «النصرة» في «خفض التصعيد».. واستمرار الهدوء الحذر شمالاً

حلب– خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بينما ساد أمس هدوء حذر شمال وشمال شرق البلاد، تخلله قصف متقطع من جيش الاحتلال التركي باتجاه مناطق سيطرة « ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وواصل تنظيم داعش الإرهابي استهدافاته لمسلحي الأخيرة، وجه الجيش العربي السوري ضربات بالمدفعية الثقيلة استهدفت مواقع الإرهابيين الذين استغلوا سوء الحالة الجوية للاعتداء على نقاطه العسكرية في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

وفي التفاصيل فقد، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف إدلب استهدفت بالمدفعية الثقيلة تحركات لمجموعات من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في محيط بلدات الفطيرة وفليفل وسفوهن بمنطقة جبل الزاوية بريف المحافظة الجنوبي، رداً على خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار بمحاور التماس في قطاع ريف إدلب الشرقي من منطقة «خفض التصعيد».

وأوضح المصدر أن المجموعات الإرهابية تستغل الحالة الجوية لشن اعتداءات على نقاط عسكرية، مما يدفع الجيش للرد عليها وردعها، لافتاً إلى أن ما عدا ذلك ساد الهدوء الحذر وشبه التام باقي القطاعات والمحاور -حتى ساعة إعداد هذه المادة ليل أمس- نتيجة الأمطار الغزيرة التي تعم البلاد.

وذكر أن الوحدات العسكرية العاملة بريفي حماة وإدلب، تتابع الوضع الميداني وترصد تحركات الإرهابيين في سهل الغاب الشمالي الغربي ومحاور التماس بمنطقة جبل الزاوية وأرياف إدلب الأخرى، وتستهدفها بالمدفعية الثقيلة في الوقت المناسب.

شمالاً، ساد هدوء حذر خلال اليومين الماضيين شمال وشمال شرق البلاد، تخلله قصف متقطع من جيش الاحتلال التركي باتجاه مناطق سيطرة «قسد» في ريف حلب الشمالي وفي منبج وعين العرب شمال شرق حلب، وفي ريفي عين عيسى شمال الرقة وتل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي، وهو الوضع السائد منذ مطلع الشهر الجاري.

من جهتها نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية أن قوات الاحتلال التركي جددت عدوانها بالقصف بالمدفعية الثقيلة على محيط منطقة أبو راسين بريف الحسكة الشمالي.

وذكرت المصادر، أن القصف تركز على قرية أم حرملة، ما أدى إلى تضرر عدد من المنازل وحالة من الرعب بين المدنيين من شدةِ أصوات الانفجارات.

على خطٍ موازٍ، نجا متزعمان فيما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع لميليشيات «قسد» يدعيان أبو الهيال الكليزى وأبو حمزة الكليزى، من محاولة قتل طالتهما من قبل مسلحين مجهولين، يعتقد أنهم تابعين لخلايا تنظيم داعش بالقرب من منطقة أبو فاس التابعة لمدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي، وذلك أثناء عودتهما من اجتماع عقد في دير الزور، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

تنظيم داعش من جهته، تبنى عبر معرفاته ثلاث عمليات ضد «قسد» بمناطق متفرقة بأرياف دير الزور، وفق ما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

جاء ذلك، في حين واصلت «قسد» عمليات التمشيط في حي الدرعية في مدينة الرقة، وسط فرض حظر تجوال كلي على المدينة، بعد الهجوم الذي شنته خلايا لتنظيم داعش مؤخراً على مقرات أمنية للميليشيات بريف المحافظة، وذلك حسبما ذكرت «هاوار» الكردية.

وأول من أمس، تحدثت مصادر معارضة عن ارتفاع عدد قتلى «قسد» إلى ٦، بالإضافة إلى مقتل مسلحين من خلايا تنظيم داعش في عملية هجوم مباغت نفذته الأخيرة على مقرات أمنية للميليشيات بالقرب من سجن تديره «قسد» في حي الانتفاضة بريف الرقة الغربي.

أما في البادية الشرقية، فقد أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الأمطار الغزيرة التي عمت البادية، فرضت الهدوء في مختلف القطاعات التي تمشطها وحدات الجيش العربي السوري من خلايا تنظيم داعش.

امتدت من دير الزور إلى ريف الحسكة والميليشيات فشلت بامتصاص الغضب الشعبي

اتساع رقعة الاحتجاجات ضد «قسد» والمطالبة بطردها

اتسعت رقعة التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بطرد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» والمتواصلة منذ أسبوع في ريف دير الزور الغربي لتصل إلى ريف الحسكة الجنوبي، وذلك على خلفية قيام مجموعات مسلحة تابعة للميليشيات بجريمة اغتصاب وقتل امرأتين مؤخراً.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية: إن التظاهرات المتواصلة منذ أسبوع بريف دير الزور الغربي امتدت لتصل إلى ريف الحسكة الجنوبي، حيث خرج أهالي قرية العطالة صباح أمس بتظاهرة احتجاجية للمطالبة بطرد ميليشيات «قسد» التي أمعنت في ممارساتها الإجرامية، وقوات الاحتلال الأميركي الموجودة في مناطقهم.

وأشارت المصادر إلى أن الأهالي قاموا بقطع الطريق الواصل بين الحسكة والشدادي بالريف الجنوبي وأوتستراد الحسكة– دير الزور «الخرافي» بالإطارات المشتعلة، وسط حالة من الغضب الشعبي ضد ممارسات تلك الميليشيات.

ومنذ أسبوع يواصل أهالي قرى ريف دير الزور الغربي احتجاجاتهم ضد «قسد»، مجددين مطالبهم بطرد هذه الميليشيات وقوات الاحتلال الأميركي من مناطقهم ومحاسبة قادة الميليشيات، وذلك على خلفية ارتكابهم الجرائم ونهب الثروات الوطنية بالتعاون مع الاحتلال الأميركي.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن أبناء قبيلة البكارة وبلدات زغير والكبر والجزرات بريف دير الزور الغربي نظموا تظاهرة احتجاجية، وسط إغلاق الطرقات بالإطارات المطاطية، مطالبين بمحاسبة ما يسمى «قائد مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ«قسد» أحمد الخبيل الملقب «أبو خولة» وإخراج المعتقلين.

وعلى الرغم من محاولات «قسد» امتصاص الاحتقان الشعبي يتواصل الغضب الشعبي ضد «قسد»، إذ التقى متزعم «قسد» مظلوم عبدي وفداً من شيوخ ووجهاء عشائر دير الزور، برئاسة الشيخ حاجم البشير شيخ عشيرة البكارة، لمناقشة التطورات التي تتصاعد بسرعة على خلفية جرائم «قسد».

بالتزامن رأت مصادر محلية، حسب موقع «أثر برس» الإلكتروني، أنه بات من الصعب أن يشهد هذا الحراك انحساراً في المدى المنظور، خصوصاً أنه امتد من مناطق دير الزور الواقعة تحت سيطرة قوات الاحتلال الأميركي و«قسد» باتجاه ريف الحسكة الجنوبي في مركدة والشدادي الواقعتين أيضاً تحت سيطرة الاحتلال والميليشيات.

وأكدت المصادر أن ثمّة رغبة لطيف واسع من الأهالي في عودة مؤسسات الدولة السوريّة لمناطقهم، كاشفةً عن أن مطلب تشكيل مجلس عسكري خاص بأبناء قبيلة البكّارة الذي يُروج في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي أو من أشخاص، ليس مطروحاً من عموم الأهالي، بل هو مطلب جرى الترويج له ترويجاً مُكثفاً من متزعمين ومسلحين منخرطين في «قسد» من أبناء المنطقة، لافتة إلى أن الأهالي يرفضون خيار تشكيل «مجلس عسكري لأي قبيلة».

وقبل نحو أسبوعين، قام مسلحون يتبعون للمدعو «أبو حيدر»، وهو شقيق «أبو خولة» بتعذيب وقتل امرأتين ورمي جثتيهما في منطقة بادية الصور بريف دير الزور الغربي، بعد ٣ أيام من اعتقالهما في عملية انتقامية من أحد أقاربهن، وهو شاب يدعى (ج ا).

ويوم الجمعة الماضي، أصدرت مجموعة من القبائل والعشائر السورية بياناً بخصوص جريمة قتل السيدتين بعد احتجازهما وتعرضهما للتعذيب والاغتصاب على يد «أبو خولة» واثنين من أشقائه، وقد تلاه متحدث باسم العشائر عبر تسجيل مصوّر، نقلته مواقع إلكترونية معارضة.

وقال المتحدث: «نحن العشائر السورية نعبر عن استنكارنا للجريمة النكراء التي يندى لها جبين الإنسانية بريف دير الزور بحق سيدتين من حرائرنا، على يد المجرم الفاجر (أبو خولة) المنسلخ من قيم الإسلام والإنسانية».

وأضاف: «نحمّل المسؤولية كاملة لعصابة «قسد» العميلة التي أعطته السلطة والشرعية للإجرام بحق أهلنا، وإننا نعلن من هنا أن كل من تورط بهذه الجريمة النكراء وعلى رأسهم أحمد الخبيل مطلوبون لكل القبائل والعشائر السورية، وسنلاحقهم قضائياً وعُرفياً وسنأخذ الحق منهم ولو بعد حين».

وكالات

رئيس الوزراء العراقي يصدر أمراً بمسك الحدود بين بلاده وسورية وإيران

قوات عراقية على الحدود السورية (عن الانترنت)

الوطن– وكالات

أصدر رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أمس، أمراً بمسك الحدود بين بلاده وكل من سورية وإيران.

ونقلت وكالة أنباء العراق «واع» عن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة في العراق اللواء يحيى رسول، قوله في مؤتمر صحفي: إن «أهم نشاطات القائد العام للقوات المسلحة هو الاجتماع بالجهد الخدمي والهندسي، حيث أصدر خلال اجتماع الأمن الوزاري أمراً بمسك الخط الصفري بين العراق وسورية وإيران من قبل القوات العراقية ودعمها لوجستياً».

ويبلغ طول الحدود بين سورية والعراق ٦١٠ كم، وتربط بين البلدين ثلاثة معابر رسمية وهي معبر «اليعربية» شمالاً ويقابله على الجانب العراقي معبر «ربيعة»، وهو خاضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» والاحتلال الأميركي، وفي الوسط معبر «القائم» على الجانب العراقي الذي يقابله «البوكمال» والخاضع لسيطرة الدولة السورية، وجنوباً معبر «الوليد» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «التنف» على الجانب السوري والمحتل مما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بزعم محاربة الإرهاب.

ومنذ احتلال القوات الأميركية لأراضٍ في شمال وشمال شرق سورية، افتتحت بالتواطؤ مع ميليشيات «قسد» معابر غير شرعية في الأراضي التي تحتلها في شمال شرق سورية مع إقليم كردستان العراق وهي معبر الوليد جنوب اليعربية ومعبر سيمالكا النهري شمال اليعربية وذلك لتهريب النفط والقمح الذي تسرقه من سورية إلى إقليم كردستان العراق.

وأوضح رسول، أن العراق يمر بأفضل حالاته من ناحية الأمن والأمان، مؤكداً أن حشد الدفاع قدم تضحيات كبيرة، وتثبيتهم يحتاج إلى حل جذري، مؤكداً أن لدى العراق علاقات طيبة مع جميع دول الجوار.

وقال: إن «الشهر الماضي شهد الكثير من الأحداث والفعاليات التي تضمنت توطيد العلاقات الدولية ومتابعة الأمور الفنية، وخاصة الاحتفالات الكبيرة بيوم النصر والاستعداد لبطولة خليجي ٢٥»، مبيناً أن ذكرى تأسيس الجيش العراقي الثانية بعد المئة وافتتاح خليجي ٢٥ في البصرة سيكونان باليوم نفسه.

وكأس «الخليج العربي ٢٥» أو «خليجي ٢٥»، هي النسخة الخامسة والعشرون من مسابقة كأس الخليج العربي، التي تقام كل سنتين بمشاركة المنتخبات الثمانية المنضوية في اتحاد كأس الخليج العربي لكرة القدم.

وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني، أعلن العراق وضع خطة لإعادة نشر قوات الحدود لمسك الخط الصفري على طول الحدود مع إيران وتركيا، إضافة إلى تأمين جميع متطلبات الدعم اللوجستي لقيادة قوات الحدود وتعزيز القدرات البشرية والأموال اللازمة وإسنادها بالمعدات وغيرها، بما يمكنها من إنجاز مهامها.

كما أكدت قيادة العمليات المشتركة العراقية، في الحادي والعشرين من أيلول الماضي إنجاز مهمة تأمين الحدود مع سورية.

وحينها قال المتحدث باسم قيادة العمليات تحسين الخفاجي: إن لقاءً أمنياً تم عقده في مقر قيادة الحدود مع الجانب السوري تطرق إلى المسؤوليات وناقش تبادل المعلومات وضبط الحدود ومنع أي تهريب أو خروق أمنية عابرة للحدود.

وأضاف: إن «الاجتماع ناقش أيضاً إمكانات وقدرات الجانبين على صعيد ضبط الحدود لاسيما بعد الإجراءات المتخذة من قبل قيادة العمليات المشتركة».

وأشار إلى أن العراق لجأ إلى إقامة سدٍ وموانع وأسلاك شائكة وأبراج مراقبة وخطي دفاع الأول يعود لقيادة قوات الحدود والثاني للجيش العراقي.

استشهاد شرطي وفقدان الاتصال مع مدير ناحية جراء اعتداء إرهابي بريف درعا

الوطن

استشهد شرطي وأصيب اثنان آخران وفقد الاتصال مع مدير ناحية الجيزة أمس من جراء اعتداء مسلحين مجهولين بالأسلحة الرشاشة على دورية شرطية بريف درعا الشرقي.

وذكرت وزارة الداخلية في بيان عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي الـ«فيسبوك»، أن مسلحين مجهولين كانت تقلهم ثلاث مركبات أقدموا على إطلاق النار من أسلحة رشاشة على دورية شرطية مؤلفة من مدير ناحية الجيزة، وثلاثة عناصر شرطة على طريق غصم – الجيزة بريف درعا الشرقي.

وبينت الوزارة، أن العملية أسفرت عن استشهاد أحد عناصر الدورية، وهو الشرطي عامر حميدوش، وإصابة شرطيين آخرين وفقدان الاتصال مع مدير الناحية.

ولفتت الوزارة إلى أنه على الفور توجهت الدوريات من مختلف الوحدات الشرطية في درعا إلى المكان، وتم نقل جثمان الشهيد وإسعاف المصابين إلى مشفى بصرى الشام، والتحقيقات مستمرة والأبحاث جارية للتوصل إلى مدير الناحية وإلقاء القبض على الفاعلين.